إيريك دافيز

طلعت حرب وتحدي الاستعمار.. دور بنك مصر في التصنيع، ١٩٢٠-١٩٤١

ترجمة هشام سليمان عبد الغفار
(القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، ٢٠٠٩). ٢٣٩ ص.

إيناس محمد الجعفراوي
مدرّسة الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة الأزهر.

ـ ١ ـ

جاء كتاب **طلعت حرب وتحدي الاستعمار. . دور بنك مصر في التصنيع، ١٩٢٠ ـ ١٩٤١**، الذي قام بإعداده إيريك دافيز، من خلال عرض طموحات طلعت حرب وآماله وانتصاراته وانكساراته، والعقبات التي واجهته من الداخل والخارج في أثناء مسيرته، وكذلك معرفة جذوره ونشأته التي صنعت وشكّلت فكره، وصولاً إلى تأسيس أول بنك وطني في مصر، مستهدفاً دراسة المحاولة الطموحة للتصنيع التي بدأت في مصر خلال عشرينيات القرن العشرين تحت رعاية البنك الأول الذي تم تمويله وإدارته بالكامل من قبل مواطنين مصريين، وهو بنك مصر، موضحاً أنه على الرغم من بداياته الناجحة، فإن جهود البنك في مجال تشجيع التصنيع اقتصرت على بلوغ هدفها المتمثل في تقليل اعتماد الاقتصاد المصري على إنتاج القطن المصري الطويل، التيلة، وكذا خلق قطاع اقتصادي متطور.

ولقد جاءت أهمية تلك الدراسة من كونها محاولة لتسليط الضوء على تجربة رائدة تستحق الدراسة، للاستفادة من دروس وخبرات الماضي، وكيفية الاستفادة منها في معرفة كيفية اكتشاف نموذج للتنمية يتلاءم مع مجتمعنا المصري، وما يعتريه من أزمات، آخذين في الاعتبار تأثير القوة العالمية المحيطة بنا والمؤثرة في جسدنا الاقتصادي والاجتماعي.

ولقد اتسمت الدراسة بالتعمق الأكاديمي، ودراسة ملفات تعداد مصر، وملفات الأطيان الزراعية، والعديد من الدوريات والكتب والوثائق الحكومية، التي توافرت في فترة الدراسة وما قبلها أيضاً، والتي تعد في حد ذاتها بمثابة مرجع مهم للدارسين في مجالات الاقتصاد والسياسة.

ـ ٢ ـ

حرص الباحث على عرض القوى الاجتماعية التي كانت في خلفية ظهور بنك مصر من خلال دراسته شخصية طلعت

حرب وتاريخه السياسي والاجتماعي، وكذا دراسة تكوين المجتمع المصري وما اعتراه من تناقضات، معللاً هذا بأن دراسة المشكلات المحيطة بعملية التصنيع في العالم غير الغربي، قد تحقق نجاحاً في إيجاد الأسباب التي تبرر فشل التصنيع في تحقيق التحديث، مشيراً إلى أن النظريات البحتة أو التي تستخدم التحليل الكمي للبيانات فقط يشوبها نقص في تحليل هذه الحالات، ومن بينها حالة بنك مصر.

وعلى هذا قام الباحث بطرح أربعة أسئلة؛ سؤالين تاريخيين في موضوعهما، وآخرين يتعلقان بالجانب النظري من المسألة.

السؤال **الأول**: ما هي القوى الاجتماعية التي وقفت وراء إنشاء بنك مصر؟ ولماذا تم تأسيسه في ذلك التوقيت بالذات؟

السؤال **الثاني**: لماذا شهد البنك فترة من الانتعاش الاقتصادي تلتها فترة واجه فيها خطر الانهيار المالي؟

السؤال **الثالث**: ما هي الملامح التي يمكن استنباطها من الإجابة عن السؤالين الأولين للمساهمة في الجدل الدائر حول ما إذا كان التصنيع ممكناً في الدول غير الغربية؟ وما إذا كان من الممكن أن يحدث التصنيع تغييراً في مستوى المعيشة في هذه الدول؟ والي أي مدى يمكن لعملية تصنيع مموَّلة ومدارة من الداخل أن تنجح، إذا كان هدفها أن تظل مستقلة ومناوئة لهيمنة رأس المال الأجنبي؟علاوة على ذلك، ألا يوجد أمام الجماعات التي تحاول تحفيز التصنيع في الدول الأقل نمواً سوى الاستسلام في النهاية أمام رأس المال الأجنبي؟

السؤال **الرابع**، والأخير، يثير إشكالية ما اصطلح علي تسميته بالبرجوازية الوطنية في عمليات التصنيع في دول العالم الثالث، فكيف تنشأ هذه الطبقة؟ وما هي مكوناتها الاجتماعية؟ وما هي العوامل التي تؤثر في تماسكها السياسي؟ وما هو الأثر الذي يجلبه وجود ـ أو غياب ـ هذا التماسك في عملية التصنيع؟

ـ ٣ ـ

تم تقسيم الكتاب إلى ثمانية فصول للإجابة عن تساؤلات الدراسة. تناول **الفصل الأول** منها مناقشة واختيار منهج ملائم للإجابة عن هذه التساؤلات الآنفة الذكر، والذي خلص منه إلى أنه لا يصح الاكتفاء بفهم طبيعة قوى السوق العالمية التي بدأت في التأثير في مصر ابتداءً من منتصف القرن الثامن عشر ومطلع القرن التاسع عشر، وإنما يجب دراسة هذه القوى في إطار تفاعلها مع معطيات المجتمع المصري، لا سيما الهيكل الاجتماعي القائم في فترة ما قبل الرأسمالية. كما إن من الضروري دراسة تحول الهيكل الاجتماعي المصري كنتيجة لدمج مصر في السوق العالمية، والتغير في الوعي المصاحب لهذا التحول بين مختلف شرائح المجتمع المصري الاجتماعية. كما يجب التركيز على التناقضات المتضمنة في عملية الدمج، وكيف عبرت هذه التناقضات عن ذاتها لتتمخض في النهاية عن تأسيس بنك مصر في نقطة زمنية معينة. كما نوّهت الدراسة بضرورة عرض الدور الذي لعبته

مجموعة بنك مصر في تغيير طبيعة التخلف، التي ستصبح في ما بعد العامل الرئيسي في تمهيد الساحة لمرحلة جديدة من الهيمنة الاقتصادية التي تطورت خلال عقد الثلاثينيات، وهي مرحلة الاحتلال الجديد.

ـ ٤ ـ

أما **الفصل الثاني**، فقد قام بعرض دمج الاقتصاد المصري في الاقتصاد العالمي في الفترة ١٧٦٠ ـ ١٨٨٢، ليوضح أن تأسيس بنك مصر سنة ١٩٢٠ كان حصيلة تراكم تفاعلات بين قوى سياسية واجتماعية في المجتمع المصري طوال القرن التاسع عشر. ولقد جاءت هذه التفاعلات في إطار دمج مصر في الاقتصاد العالمي من خلال التوسع في زراعة القطن طويل التيلة، وهي العملية التي كان لها تداعيات عدة، كان **أولها** التراكم الواسع النطاق لرأس المال لدى شريحة تقليدية من الأعيان كالعمد والمشايخ، و**ثانيها** أنها ساعدت على خلق وعي مشترك بين أفراد هذه الشريحة الاجتماعية نتيجة تحولهم إلى الاعتماد في دخولهم على المحاصيل النقدية عوضاً عن محاصيل الإعاشة (وعلى هذا اعتبرت زراعة القطن بمثابة الأرضية المشتركة من حيث المصالح، التي مهدت السبيل إلى تطور وعي هؤلاء الأعيان).

هذا بالإضافة إلى هجرتهم إلى المراكز الحضرية كالقاهرة والإسكندرية (بسبب التحديات التي واجهتهم من قبيل العبء الضريبي الثقيل)، وكذا مشاركتهم المتزايدة في السياسات الوطنية. كما ساعدت هذه العملية، **ثالثاً**، على التقريب بين النبلاء المصريين والطبقة الحاكمة من الأتراك ـ الشراكسة، وهو ما نتج منه طبقة من الأتراك ـ المصريين. وأخيراً فقد نشأ عن عملية الدمج هذه تراجع القوة الاقتصادية والسياسية للنخبة المكونة من الأتراك ـ الشراكسة المتمركزة حول خديوي مصر، والناتجة من الأزمة المالية التي خلفتها سياسات محمد علي في المجال الاقتصادي (المتمثلة في تنمية البنية التحتيه لمصر فكانت وراء مراكمة دين عام ضخم، مما تسبب بأزمة مالية أسفرت عن تحول موازين القوى السياسية والاقتصادية لصالح طبقة جديدة من أعيان الأرياف على حساب الطبقة الحاكمة من الأتراك والشراكسة).

ـ ٥ ـ

ثم قام **الفصل الثالث** بشرح تناقضات التنمية التابعة للفترة ١٨٨٢ ـ ١٩٢٠، موضحاً التغير الاجتماعي الواسع النطاق، بعد دمج مصر في السوق العالمية مع الاحتلال البريطاني، وهو ما أدى إلى ظهور عدد من التناقضات داخل المجتمع المصري وعلاقتها باكتمال التصور حول إنشاء بنك وطني يديره ويموله مصريون لتقديم خدمات ائتمانية ورعاية مؤسسات صناعية، شارحاً الأسباب التي جعلت الدعم الذي حصل عليه بنك مصر من البرجوازية الزراعية، وموضحاً أسباب تخلف طبقة التجار الوطنيين عن دعم البنك، مبيناً مدى علاقتهم بالبنوك الأجنبية التي تعاملوا معها قبل سنة ١٩١٤، وما لذلك من أثر في قيامهم أو عدم قيامهم

بالاستثمار في بنك مصر. كما أوضحت الدراسة، في أثناء عرض تلك التناقضات، العوامل التي أدت إلى نضج فكرة البنك الوطني (بنك مصر).

ـ ٦ ـ

ثم جاء **الفصل الرابع** ليفرد مساحة لا بأس بها لطلعت حرب والحركة الوطنية، فقام بعرض حياة طلعت حرب قبل سنة ١٩٢٠، والعوامل التي أثرت فيه، وصولاً إلى تأسيسه بنك وطني مصري، موضحاً أن أصول طلعت حرب الاجتماعية وخبراته التعليمية والمهنية ومساهمته في الحياة السياسية والفكرية المصرية، قد شكلت التركيبه المثلى لتأهيله لتأسيس أول بنك وطني في مصر، تاركاً فشل البنك في تحقيق المتوقع من ورائه، ودور طلعت حرب في هذا الفشل موضوعاً للفصول التالية.

ـ ٧ ـ

وعلى هذا جاء **الفصل الخامس** شارحاً انهيار مجموعة شركات مصر مع اندلاع الحرب العالمية الثانية ليضع حداً لتوسعها الديناميكي، وكان سبب ذلك عملية التصنيع التي دشنها البنك وطورها، والتي كانت مليئة بالتناقضات، موضحاً هذا من خلال ذكر العوامل التي سهلت لبنك مصر وشركاته التوسع في البداية. وقد تساءل أيضاً عن ماهية القيود التي أدت في النهاية إلى إخفاق آمال القائمين عليه في خلق قطاع اقتصادي مصري معتمد على ذاته فقط، ثم أجاب على سؤاله شارحاً وجود قوتين اجتماعيتين رئيسيتين (الدعم الذي تلقاه بنك مصر من كبار ملاك الأراضي، والحركة الوطنية)، كانتا السبب الرئيسي وراء نجاح البنك من البداية، وهما بعينهما كانتا السبب وراء تقويض دوره الاقتصادي في ما بعد.

ـ ٨ ـ

أما **الفصل السادس**، فقد تعرض للفترة الثالثة، والأكثر ديناميكية في رحلة توسع مجموعة شركات مصر، وهي الفترة التي بدأت فيها شركة مصر للغزل والنسيج الإنتاج لتصبح كبرى شركات الغزل والنسيج في مصر والشرق الأوسط، هذا فضلاً عن قيام البنك بتأسيس عدد من الشركات المهمة التي حقق الكثير منها ربحية عالية. ويوضح هذا الفصل أن على الرغم من ذلك، قام بنك مصر بتأسيس عدد من الشركات الأخرى التي ساهمت في تقويض صورته بشدة في الدوائر الحكومية ولدى الرأي العام، والتي ثبت عدم جدواها تجارياً، واستنزافها قسطاً وافراً من موارد البنك. كما قام البنك بتأسيس شركات جديدة، مما دفعه إلى تسييس عملية التصنيع في مصر بصورة أكبر من خلال تعيين العديد من أولاد الطبقات العليا والسياسية في مواقع من مجالس إدارات هذه الشركات، وذلك بغية الحفاظ على استمرار مخصصات الدعم الحكومية التي كان البنك يعتمد عليها بشدة في تسيير العمل في الشركات غير المربحة، كشركة مصر للطيران التي كانت بمثابة كارثة على بنك مصر؛ إذ تسببت بسحب البنك بصورة أكبر إلى فلك الحياة السياسية المصرية، وكذا دفعت البريطانيين إلى توجيه مزيد من

الاهتمام إلى مجموعة شركات مصر بشكل عام. وهكذا وجد البنك نفسه في وضع لا يحسد عليه، حيث كان من المستحيل إرضاء كل الأطراف السياسية، وهو ما أعاقه عن الاستمرار في انتهاج خطه التقليدي بالبقاء فوق السياسات الحزبية، فكان من نتائج ذلك انشغال طلعت حرب ورفاقه في قضاء وقت أطول في معالجة الشؤون السياسية، وهو ما أدى إلى تآكل مساحة الوقت المخصص لإدارة المجموعة.

كما شدد الباحث، من خلال عرضه توسع بنك مصر في إنشاء شركاته، على سؤالين مهمين، وهما: كيف كان هذا النمو السريع ممكناً؟ وهل كان توسع مجموعة شركات مصر مدفوعاً بنمو اقتصادي حقيقي، أم كان توسعاً قصير الأمد على غير أساس متين؟ ولقد أجاب عن السؤالين من خلال بحث ومراجعة التغيرات الهيكلية التي لحقت بالسوق العالمية، وعلاقتها بالاقتصاد المصري وبالهيكل الطبقي المحلي في أواخر الثلاثينيات من القرن العشرين، لفهم الأسباب التي أدت إلى تراجع بنك مصر كمحرك للتصنيع المصري وكمنافس قوي لرأس المال الأجنبي في السوق المصرية، موضحاً العقبات والانكسارات التي واجهت طلعت حرب، والمؤامرات التي حيكت ضده، إلى أن وصل إلى تقديم استقالته واستبداله بقيادات أخرى لم تبذل أي جهود لتوسيع مجموعة شركات مصر، وإنما تركزت جهود القيادة الجديدة بالأساس على استخلاص أكبر قدر من الأرباح من البنك وشركاته، هذا مع تفشي الفساد بشكل ملحوظ في مجموعة شركات مصر، مع احتدام الصراع بين أعضاء البرجوازية للاستحواذ على مناصب الإدارة.

ـ ٩ ـ

أما **الفصل السابع**، الذي تناول تأثير بنك مصر في التنمية الاقتصادية العربية من خلال إمكانية افتتاح فروع في الأقطار العربية المجاورة، وكذا إقامة مشروعات اقتصادية مشتركة مع الحكومات العربية ومستثمري القطاع الخاص لديها، موضحاً ما لقيه البنك من معوقات خارج مصر تتشابه مع ما واجهه من ميزات ومشكلات خلال محاولته ترسيخ أقدام كيانه الاقتصادي في مصر. وأوضح المؤلف أنه على الرغم من أن انغماس مجموعة شركات مصر في الشؤون الاقتصادية العربية ـ العربية غير مبهر، فإن نشاطات البنك تجاوزت بصورة كبيرة مثيلاتها لدى أي مجموعة مالية في الوطن العربي، هذا مع ضرورة الالتفات إلى النتائج غير المادية التي ترتبت على هذه النشاطات، حيث دعمت نشاطات البنك النزعة القومية العربية، وأكدت أن في إمكان العرب تأسيس شركات فاعلة يمكنها منافسة رأس المال الأجنبي، والتقليل من قوته في الوطن العربي. وكان هذا هو الفكر المسيطر على طلعت حرب ورفاقه في مجموعة مصر. وبهذا، فإنه لا يمكن الاختلاف حول أن طلعت حرب ورفاقه كانوا سابقين لعصرهم من خلال محاولتهم تأسيس أول شركة متعددة الجنسيات في العالم الثالث.

أخيراً، بالرغم من الصعوبات السياسية والمالية التي واجهها بنك مصر كنتيجة لنشاطاته الاقتصادية في الوطن العربي، ومجازفته في اختيار هذا في ظل الظروف غير المواتية، فقد اتضح أن البنك كان صاحب رؤى عظيمة في الإشارة إلى الكيفية التي ينبغي أن يكون عليها مستقبل التنمية الاقتصادية العربية.

ـ ١٠ ـ

في **الفصل الثامن** محاولة لتفعيل تجربة مجموعة شركات مصر داخل إطار نظري أوسع؛ إذ يتساءل عن كيفية الاستفادة من خبرة بنك مصر للتوصل إلى فهم أفضل لمشكلات التنمية التي واجهتها مصر خلال القرنين التاسع عشر والعشرين؟

وعرض الفصل أيضاً القضايا المفاهيمية والمنهاجية التي صاحبت النقاشات، وبيّن النظرات الحالية لغياب التنمية، مختتماً ذلك بنتيجة أساسها أن تأسيس وصعود ثم انهيار مجموعة مصر يجب أن يتم النظر إليها كنتيجة حتمية للظروف الهيكلية التي فرضت على مصر خلال القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين. هذه الظروف الهيكلية كانت خارج سيطرة أي من الفاعلين الأفراد، وبينما كان في المستطاع تعديلها، فإنه لم يكن من الممكن تغييرها بصورة جذرية.

ـ ١١ ـ

وتأسيساً على ما سبق من عرض لأهم ما ورد في كتاب إيريك دافيز عن الرائد طلعت حرب، يمكننا أن نعرض بإيجاز، من خلال النقاط التالية، أهم الدروس المستفادة من هذه التجربة المصرية الفريدة والرائدة:

● «ما أشبه الليلة بالبارحة»، جملة جاءت في مقدمة الكتاب، لذا وجب التمييز بدرجة كافية بين الفترتين الزمنيتين، فلا توجد حالة تشبه حالة أخرى أو فترة تاريخية تشبه فترة تاريخية أخرى، ولا أسباب الفشل والنجاح تشبه مثيلتها في الحقبة اللاحقة، ولكن الليلة تشبه البارحة في النتيجة التي وصلنا إليها، وهي أننا مازلنا نبحث، دون جدوى، عن وسيلة لتحقيق التنمية، وكأن طريق البحث لا نهاية له، كما أن عدم الاستقلال الاقتصادي والسياسي وراء كل فشل في السابق والحاضر واللاحق...

● إن دراسة التاريخ لمحاكمة الواقع مرحلة أولية لا بد منها، لكي نستفيد من تجارب الماضي؛ فمن الخطأ القول إنها كانت صالحة في ذلك الوقت، ثم فقدت صلاحيتها في ما بعد، فلا يمكن فهم ظاهرة فقر الصناعة إلا في ضوء التاريخ الذي مرت به البلاد، فمن أدار ظهره للتاريخ وقع في حفرة لا قرار لها.

● قد يحول الإطار الحالي للعلاقات الاقتصادية دون حدوث تجربة مثل تجربة طلعت حرب، لذا يلزم خلق بيئة مواتية لإحداث تنمية صناعية، يكون أول بناء فيها هو خلق الوعي لدى الرأسمالية الوطنية، وخلق ثقافة التنمية المؤمنة بالتصنيع، وكذا إحداث تحرر وطني من خلال إجراء تغيرات في التركيبة الاجتماعية للمجتمع.

● دراسة الحالة الاقتصادية لمصر في

إطار محيطها المجتمعي، وليس بمعزل عنه، حيث إن تبنّي نموذج للتنمية ونجاحه يتعلقان بثقافة وتقاليد المجتمع وظروفه الجغرافية والسياسية والتاريخية. لذا علينا أن نختار ونطبق المزيج الملائم من عناصر التنمية الخاص بنا كدولة مستقلة، بعيداً عن «روشتات» التنمية التي أصابت الدول النامية بالسأم الشديد، والخروج من الدائرة المفرغة التي طالما دارت الدول النامية في فلكها: أيهما أفضل، القطاع العام أم القطاع الخاص؟ وذلك من خلال إحداث تفاعل بين الحكومة ورأس المال الخاص في شكل علاقة شراكة وتكامل، بغية إحداث تنمية حقيقية ومستمرة.

● يجب دراسة العوامل الدافعة إلى عملية التصنيع في أي مجتمع في ظل إطار دراسة تحليلية للتناقضات الموجودة في المجتمع، وذلك لدراسة التغير الاجتماعي، وما له من أثر دافع إلى عملية التصنيع في نقطة زمنية معينة، وما له من أثر هادم لعملية التصنيع في نقطة زمنية أخرى.

● الاهتمام بالاحتياجات التنموية الداخلية أكثر من الاهتمام بالمتغيرات الخارجية، وذلك من خلال ترتيب البيت من الداخل، وما يتطلبه من استراتيجيات مناسبة، وهو الملاذ الأخير من أجل تحقيق تنمية حقيقية.

● الإدارة الجيدة المدعّمة بالتنمية المستقلة هي السبيل إلى مواجهة الأمراض الاقتصادية الداخلية والخارجية الناتجة من وهن الجسد الاقتصادي المصري، وحساسيته الشديدة نحو التقاط مساوئ الأزمة العالمية.

● يجب وضع سياسات تساعد البنوك وتحفزها لتمويل الصناعات بدلاً من اللهث وراء التمويل العقاري وغيره، حيث يوجد ارتباط دائم بين التصنيع والصناعة المصرفية. وعلى هذا، فإنه من الخطأ الاسترسال في الظن بأن حالة مصر تحتاج إلى تعبئة المزيد من الأموال، أو رفع معدلات الاستثمار والحصول على كميات أكبر من المعونات، بقدر ما تحتاج إلى عدم تبديد كميات رأس المال التي كان من الممكن أن توجه إلى التنمية.

● يجب الحد من العوامل التي تعمل على تكوين ثروات دون إضافة قيمة حقيقية ■

صدر حديثاً عن
مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «بيت النهضة»، شارع البصرة، ص. ب: ٦٠٠١ ـ ١١٣
الحمراء ـ بيروت ٢٤٠٧ ٢٠٣٤ ـ لبنان
هاتف: ٧٥٠٠٨٤ ـ ٧٥٠٠٨٥ ـ ٧٥٠٠٨٦ (٩٦١١)
فاكس: ٧٥٠٠٨٨ (٩٦١١) ـ برقياً: «مرعربي» ـ بيروت
بريد إلكتروني: info@caus.org.lb
إنترنت: http://www.caus.org.lb

فهم القرآن الحكيم: التفسير الواضح حسب ترتيب النزول (القسم الثالث)

(٤٣٠ ص – ١٦$)

د. محمد عابد الجابري

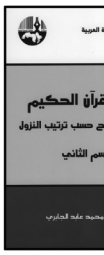

فهم القرآن الحكيم: التفسير الواضح حسب ترتيب النزول (القسم الثاني)

(٤٣١ ص – ١٦$)

د. محمد عابد الجابري

الانتخابات الديمقراطية وواقع الانتخابات في الأقطار العربية

(٤٣٠ ص – ١٥$)

تنسيق وتحرير: د. علي خليفة الكواري

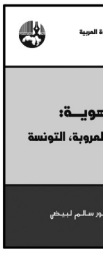

الهوية: الإسلام، العروبة، التونسة

(٢٨٨ ص – ١٠$)

د. سالم لبيض

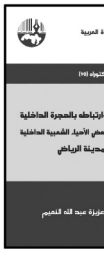

الفقر الحضري وارتباطه بالهجرة الداخلية: دراسة اجتماعية لبعض الأحياء الشعبية الداخلية في مدينة الرياض

(٤٠٠ ص – ١٥$)

د. عزيزة عبد الله النعيم

صراع على الشرعية: الإخوان المسلمون ومبارك، ١٩٨٢ ـ ٢٠٠٧

(٣٩٨ ص – ١٤$)

د. هشام العوضي

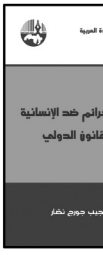

مفهوم الجرائم ضد الإنسانية في القانون الدولي

(٥٤٣ ص – ١٩$)

وليم نجيب جورج نصار

المجتمع العربي المعاصر: بحث في تغيّر الأحوال والعلاقات

(٦٣٨ ص – ٢٢$)

د. حليم بركات

التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي: الكتاب السنوي ٢٠٠٨

(٩٤٢ ص – ٢٠$)

معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي

الاتحاد النقدي الخليجي والعملة الخليجية المشتركة

(١٩١ ص – ٧$)

د. عبد المنعم السيد علي

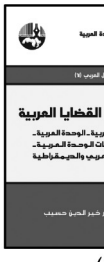

رؤية في القضايا العربية: القومية العربية ـ الوحدة العربية ـ مركز دراسات الوحدة العربية ـ المثقف العربي والديمقراطية

(٢٨٦ ص – ١٠$)

د. خير الدين حسيب

الجذور التاريخية للقومية العربية

(٨٧ ص – ٤$)

د. عبد العزيز الدوري